الأمم المتحدة

A/69/628/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
18 May 2015
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٣٢ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/69/363/Add.6، الفرع الأول)، الذي يتضمن الاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها لعام ٢٠١٥ لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقد اجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقرير بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥.

200515 200515 15-07846 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام اقترح، في سياق الاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها للبعثات السياسية الخاصة البالغ عددها ٣٥ بعثة لعام ٢٠١٥ (انظر A/69/363 و Corr.1-3 و Add.1-5 و Add.3/Corr.1) توفير موارد بصفة مؤقتة لفترة الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥ لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تمثل تجديدا بنسبة ٥٠ في المائة لمستويات الإنفاق المتوقعة لعام ٢٠١٤.

٣ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أن قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢ تضمن: (أ) الموافقة على ميزانيات يبلغ مجموعها ٦٠٠ ٢٦٢ ٤٨٠ دولار للبعثات السياسية الخاصة البالغ عددها ٣٥ بعثة لعام ٢٠١٥؛ (ب) الموافقة على خصم يبلغ صافي مجموعه ٠٠٠ ٠٩٤ ٤٣٥ دولار يمثل الرصيد غير الموزع في بند البعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ (ج) قرارا باعتماد مبلغ قدره ٣٠٠ ٥٠١ ٣١ دولار في إطار الباب ٣ - الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (إضافة إلى الاعتمادات التي يبلغ صافيها ٩٠٠ ٠٨٩ ٠٨١ ١ دولار التي سبقت الموافقة عليها في إطار هذا الباب). وأُبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن المبلغ الإضافي الذي قدره ٣٠٠ ٥٠١ ٣١ دولار قد قُسم كأنصبة مقررة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ويشمل ميزانيتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لفترة ستة أشهر. وتورد اللجنة في تقريرها عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (A/69/628/Add.2، الفقرات ٢-١٠) مزيدا من التفاصيل بخصوص طلب الأمين العام اعتماد مبالغ إضافية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي وفريق الخبراء المعني بجنوب السودان.

باء - الاحتياجات من الموارد لتغطية الأشهر الاثني عشر لعام ٢٠١٥

١ - الولاية والتخطيط لعام ٢٠١٥

٤ - أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشكل تدريجي بموجب قراره ٢٠٠٩ (٢٠١١) لفترة أولية طولها ثلاثة أشهر، ثم مدد المجلس ولايتها لفترة ثلاثة أشهر إضافية بموجب قراره ٢٠٢٢ (٢٠١١). ومدد المجلس ولاية البعثة في عدة قرارات لاحقة آخرها القرار ٢٢١٣ (٢٠١٥)، الذي عُدلت فيه الولاية ومُددت حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٥ - وقضى المجلس في قراره ٢١٤٤ (٢٠١٤) بجملة أمور منها أن تتمثل ولاية البعثة فيما يلي: (أ) دعم حوار وطني شفاف والعمليات الانتخابية في ليبيا والعمليات المتعلقة بصياغة دستور جديد، بما في ذلك تعزيز تمكين المرأة والشباب والأقليات ومشاركتهم السياسية؛ (ب) تعزيز سيادة القانون ورصد حقوق الإنسان وحمايتها؛ (ج) الحد من الأسلحة غير المؤمّنة وما يتصل بها من أعتدة في ليبيا والتصدي لانتشارها، وتعزيز الأمن الحدودي، وإنشاء مؤسسات ليبية قادرة، وتنسيق شؤون الأمن الوطني بصورة فعالة؛ (د) بناء القدرة على الحكم.

٦ - ويقدم الأمين العام في الفقرات من ٩ إلى ٣٤ من تقريره (A/69/363/Add.6) لمحة عامة عن أداء البعثة في عام ٢٠١٤، وافتراضات التخطيط فيها لعام ٢٠١٥. ويوضح الأمين العام أن ليبيا شهدت في عام ٢٠١٤ أخطر أحداث النزاع المسلح في البلد منذ عام ٢٠١١، مما أدى إلى الانسحاب المؤقت للمجتمع الدولي من ليبيا، بما في ذلك الأمم المتحدة؛ وبحلول ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، نقلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا موظفيها الدوليين إلى تونس وإيطاليا، وبذلك أوقفت عمليات البعثة في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك يوضح الأمين العام في الفقرة ١٧ أنه نتيجة للوضع الأمني في الميدان في عام ٢٠١٤، لم يُحرز تقدم يُذكر في عدد من أنشطة البعثة. وأجرت الأمانة العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ استعراضا لوجود المنظمة في ليبيا، أوصت على إثره بأن تركز البعثة أنشطتها على الأولويات الرئيسية، وأن تنشئ لها وجودا صغيرا ومستمرا يمكن الدفاع عنه داخل ليبيا، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، وأن تمارس العمل على المستوى الاستراتيجي، على أن تحيل معظم الأنشطة البرنامجية إلى الفريق القطري. وتغطي الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ عمليات البعثة المستندة إلى تلك التوصيات (المرجع نفسه، الفقرتان ٢ و ٣).

٢ - الاحتياجات من الموارد

٧ - يقدم الأمين العام في الفقرات من ١٨ إلى ٤٣ من تقريره لمحة عامة عن الاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها للبعثة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بما في ذلك الأولويات وافتراضات التخطيط. وتشمل الاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها لعام ٢٠١٥ وقدرها ٧٠٠ ١١٧ ٤٨ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) الموارد المعتمدة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بمبلغ ٣٠٠ ٤٣٠ ٣١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، والتي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩، وتمثل تجديدا بنسبة ٥٠ في المائة لمستوى الإنفاق المتوقع خلال عام ٢٠١٤.

٨ - وترد النفقات المقدرة لعام ٢٠١٤ والاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٥، على النحو المبين في الجدول ٢ من تقرير الأمين العام، في الجدول التالي:

الجدول ١

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥			
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الفرق	المجموع	الصافي[أ]	النفقات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
الموظفون المدنيون	٣٧ ٩١٩,١	٣٣ ٥٦٣,٥	٤ ٣٥٥,٦	٢٥ ٨٦٦,١	٢١ ٥١٠,٥	-	(١٢ ٠٥٣,٠)
التكاليف التشغيلية	٣١ ٥١١,٦	٢٠ ٩٠٤,١	١٠ ٦٠٧,٥	٢٢ ٢٥١,٦	١١ ٦٤٤,١	٢ ٩٧٠,٥	(٩ ٢٦٠,٠)
المجموع	٦٩ ٤٣٠,٧	٥٤ ٤٦٧,٦	١٤ ٩٦٣,١	٤٨ ١١٧,٧	٣٣ ١٥٤,٦	٢ ٩٧٠,٥	**(٢١ ٣١٣,٠)**

(أ) صافي الاحتياجات بعد حساب النقص أو الزيادة في النفقات لعام ٢٠١٤.

٩ - وقد نتج الرصيد الحر المتوقع البالغ ١٤,٩٦ مليون دولار بصفة رئيسية عن تدهور الوضع الأمني في البلد وإجلاء الموظفين من ليبيا (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧). وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الفروق تضمنت جملة أمور منها ما يلي:

(أ) انخفاض النفقات عما هو مدرج في الميزانية للموظفين المدنيين (٤,٣ ملايين دولار) بسبب عدم استقدام موظفين لشغل ٦٧ وظيفة في قسم الأمن، وارتفاع معدلات الشغور عما هو مدرج في الميزانية (انظر الفقرة ٢٠ أدناه)؛ تقابله جزئيا تكاليف إجلاء الموظفين الدوليين إلى تونس العاصمة وجرجيس (تونس العاصمة وبريندیزي بإيطاليا)؛

(ب) انخفاض الاحتياجات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند التكاليف التشغيلية (١٠,٦ ملايين دولار)، وتحت بنود الخبراء الاستشاريين، والمرافق والهياكل الأساسية، والنقل البري، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، لسبب يُعزى أساسا إلى توقف عمليات البعثة في ليبيا، تقابله زيادة في النفقات تحت بند السفر، ناتجة عن الزيارات الرسمية المتواترة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا والمساعي الحميدة التي اضطلع بها لأغراض الوساطة، والجهود التي بذلتها البعثة في إطار عملية الحوار السياسي، وهي أمور لم تكن مدرجة في الميزانية.

(أ) الموظفون المدنيون

١٠ - يبين الأمين العام أن التوصيات المنبثقة عن الاستعراض المشار إليه أعلاه (انظر الفقرة ٦ أعلاه) يستتبع انخفاضا صافيا في ملاك الموظفين تبلغ نسبته نحو ٤٧ في المائة أو ١٧٩ وظيفة من الوظائف الـ ٣٨٤ المأذون بها، تشمل ٩٣ وظيفة لموظفين دوليين و ٨٣ وظيفة لموظفين وطنيين و ٣ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٠ و ٣١). وقد أنشأت البعثة مقرها المؤقت في تونس العاصمة وأقامت هياكل أمنية وتنفيذية تسمح بوجود خفيف في طرابلس لإيواء عدد يصل إلى ٣٠ موظفا من موظفي الأمم المتحدة يعملون على أساس التناوب في ليبيا (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٢ و ٣٣).

١١ - ويرد موجز للاحتياجات المعتمدة من الموظفين لعام ٢٠١٤ ومقترحات الأمين العام التدريجية بشأن الموظفين لعام ٢٠١٥ في الجدول ٢ أدناه.

الجدول ٢
الاحتياجات من الموظفين

	الوظائف	الرتبة
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٤	٣٨٤	(١ و أ م، ١ أ ع م، ٣ مد-٢، ٨ مد-١، ١١ ف-٥، ٤٠ ف-٤، ٤٤ ف-٣، ١ ف-٢، ١٤٨ خ م، ١ خ ع، ٣٣ م ف و، ٨٨ ر م، ٥ م أ م)
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٥ (١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)	٣٨١	(١ و أ م، ١ أ ع م، ٣ مد-٢، ٨ مد-١، ١١ ف-٥، ٤٠ ف-٤، ٤٤ ف-٣، ١ ف-٢، ١٤٨ خ م، ١ خ ع، ٣٣ م ف و، ٨٨ ر م، ٢ م أ م)
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٥ (١ نيسان/أبريل ٢٠١٥)	١٩٦	(١ و أ م، ١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٧ مد-١، ٩ ف-٥، ٢٧ ف-٤، ٢٨ ف-٣، ١ ف-٢، ٨٢ خ م، ١ خ ع، ٦ م ف و، ٢٩ ر م، ٢ م أ م)
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٥ (١ تموز/يوليه ٢٠١٥)	٢٠٥	(١ و أ م، ١ أ ع م، ٢ مد-٢، ٧ مد-١، ١٠ ف-٥، ٢٨ ف-٤، ٣٠ ف-٣، ١ ف-٢، ٨٣ خ م، ١ خ ع، ٧ م ف و، ٣١ ر م، ٢ م أ م)

المختصرات: و أ ع = وكيل أمين عام؛ أ ع م= أمين عام مساعد؛ خ م = موظف من فئة الخدمة الميدانية؛ خ ع: موظف من فئة الخدمات العامة؛ ر م: موظف من الرتبة المحلية؛ م ف و: موظف فني وطني؛ م أ م = متطوعو الأمم المتحدة.

١٢ - ويتضمن الجدولان ٣ و ٤ والفقرة ٣٩ من تقرير الأمين العام معلومات عن الاحتياجات التدريجية من الموظفين في عام ٢٠١٥، وتتألف في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ من ٢٠٥ وظائف تشمل ١٦٥ وظيفة لموظفين دوليين (٨١ وظيفة من الفئة الفنية والفئات العليا و ٨٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة) و ٣٨ وظيفة

لموظفين وطنيين (٧ وظائف لموظفين فنيين وطنيين و ٣١ وظيفة من الرتبة المحلية)، ووظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة. وتعكس الاحتياجات من الموظفين لعام ٢٠١٥ نقصانا صافيا قدره ١٧٩ وظيفة بالمقارنة إلى المستوى المعتمد في عام ٢٠١٤ وهو ٣٨٤ وظيفة، ويرجع هذا النقصان إلى: (أ) الإلغاء التدريجي لـ ١٩٢ وظيفة؛ (ب) نقل ١٤٨ وظيفة من ليبيا إلى تونس العاصمة؛ (ج) إنشاء ١٣ وظيفة (٩ وظائف في تونس العاصمة (واحدة برتبة ف-٥ واثنتين برتبة ف-٤ و ثلاث برتبة ف-٣ و ثلاث من فئة الخدمة الميدانية)؛ وثلاث وظائف في ليبيا (واحدة لموظف فني وطني واثنتين من الرتبة المحلية)، ووظيفة واحدة في نيويورك (برتبة ف-٥))؛ (د) إعادة تصنيف بخفض رتبة وظيفة واحدة من ف -٣ إلى ف -٢؛ (هـ) النقل الداخلي لثلاث وظائف (واحدة برتبة ف -٥ وأخرى برتبة ف-٣ وثالثة من الرتبة المحلية).

١٣ - وقد زُودت اللجنة الاستشارية بجدول يبين مواقع الوظائف الـ ٢٠٥ المقترحة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، وتلاحظ أن ١٦٥ من الموظفين الدوليين ومتطوعَين من متطوعي الأمم المتحدة سيتمركزون في تونس العاصمة أو برينديزي أو نيويورك، بينما لا يتمركز داخل ليبيا سوى الموظفين الـ ٣٨ المتبقين (انظر المرفق الثاني). وتلاحظ اللجنة أيضا أن الوظائف الـ ٧٦ المقترحة من الفئة الفنية والفئات العليا تضم ما مجموعه ١١ وظيفة من الرتبة مد-١ فما فوقها (١٤ في المائة). وتلاحظ اللجنة أيضا أن الخبراء الفنيين للبعثة، بمن فيهم كبير مستشاري شؤون تمكين المرأة (مد-١)، ورئيس المستشارين الانتخابيين (مد-١)، ومدير شعبة حقوق الإنسان (مد-١)، والموظف الأول للشؤون السياسية (المستشار الدستوري) (مد-١)، يعملون الآن خارج ليبيا. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الهيكل الوظيفي العام للبعثة سيظل قيد الاستعراض لكفالة تنفيذ ولاياتها بفعالية وتجنب كثرة عدد الوظائف من الفئة الفنية والفئات العليا في ملاكها الوظيفي.

١٤ - ويقترح الأمين العام إنشاء وظيفتين جديدتين لموظفي إدارة برامج (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ وأخرى من الرتبة ف-٤) في مكتب رئيس الديوان وهو ما يمثل زيادة صافية من سبع إلى تسع وظائف في ذلك المكتب (وظيفة واحدة من الرتبة مد-١، وواحدة من الرتبة ف-٥، وثلاث من الرتبة ف-٤، وثلاث من الرتبة ف-٣، وواحدة من فئة الخدمة الميدانية تتمركز في تونس العاصمة). وعند الاستفسار عن عبء عمل الموظفين الحاليين في المكتب، أبلغت اللجنة الاستشارية في جملة أمور بأن شاغل الوظيفة الحالية برتبة ف-٣، التي أعطي لها اللقب الوظيفي مساعد خاص، مسؤول عن تقديم الدعم المباشر الفني والإداري إلى رئيس الديوان، والمساعدة على تنفيذ جملة أنشطة منها: إعداد برنامج العمل ومتابعته، بما في

ذلك اجتماعات الإدارة العليا ومشاوراتها، مع إيلاء اهتمام خاص للعمل ورصد المتابعة؛ والتعاون الوثيق مع جميع أقسام البعثة؛ ودعم تدفق المعلومات عموما. ويشرف شاغل الوظيفة الحالية برتبة ف-٤، التي أعطي لها اللقب الوظيفي موظف التخطيط الاستراتيجي، على عمليات التخطيط المتكاملة على نطاق البعثة ومنظومة الأمم المتحدة، مثلا فيما يتعلق بالميزنة القائمة على النتائج؛ وتقرير الأداء؛ وإطار الأهمية الحيوية للبرامج؛ والإطار الاستراتيجي المتكامل.

١٥ - وتدرك اللجنة الاستشارية أن الظروف السائدة حاليا في منطقة عمليات البعثة، بما في ذلك الولاية المنقحة للبعثة (انظر الفقرة ٥ أعلاه) والاستعراض الأخير لوجود المنظمة في ليبيا والنقل المؤقت لمقر البعثة إلى تونس، هي ظروف تؤثر على الهيكل الوظيفي العام للبعثة في المستقبل المنظور، بما في ذلك مستوى الشواغر فيها.

١٦ - وعند الاستفسار أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كانت هناك ثماني وظائف وطنية ظلت شاغرة لمدة تزيد على ٢٤ شهرا، وقد اقتُرح إلغاؤها في الميزانية الحالية.

١٧ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على التغييرات التي اقترح الأمين العام إجراءها في ملاك موظّفي البعثة.

التكاليف العامة للموظفين

١٨ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن انخفاض الاحتياجات المقترحة فيما يتعلق بالموظفين المدنيين تقابله جزئيا زيادة في التكاليف العامة للموظفين، مثل بدل الإجلاء ومنح الانتداب، وهو ما يعكس نقل وظائف ١٤٨ موظفا دوليا إلى تونس العاصمة في عام ٢٠١٥. وعند الاستفسار عن الوضع الحالي لإجلاء الموظفين وأثره المالي على تكلفة السفر والتكاليف ذات الصلة، أُبلِغت اللجنة الاستشارية بأن الانتقال من طرابلس إلى تونس العاصمة قد أخِذ في الاعتبار في حساب مرتبات الموظفين الدوليين والتكاليف العامة للموظفين لعام ٢٠١٥، مما أدى إلى انخفاض في معدل تسوية مقر العمل (من ٣٦,٤ في المائة في طرابلس إلى ٢٠,٣ في المائة في تونس العاصمة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، تشمل التكاليف العامة للموظفين اعتمادا قدره ٠٠٠ ٩٩٩ دولار لتغطية بدل الإجلاء الأمني لـ ٧٤ موظفا تم نشرهم في تونس العاصمة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥؛ فيما يغطي مبلغ إضافي مقترح في إطار بند السفر في مهام رسمية قدره ٩٨٠ ٧١٢ دولارا بدلَ الإقامة اليومي لـ ٦٨ موظفا تم إجلاؤهم إلى

برينديزي وجرجيس للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ (انظر الفقرات ٢٣-٢٥ أدناه).

١٩ - وعند الاستفسار أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن موظفي البعثة يعملون حاليا في عدة مواقع، هي تونس العاصمة، وبريندیزي، وطرابلس، وسبها (ليبيا)، ونيويورك، وبأن مرتبات هؤلاء الموظفين وبدلاتهم تحدد على أساس مركز العمل الذي يُنشرون فيه. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى كون موظفي البعثة منتشرين حاليا في مواقع وبلدان مختلفة، يبدو أن إجراءات دفع المرتبات والبدلات أصبحت أكثر تعقيدا، ولا سيما فيما يتعلق بتعريف منطقة البعثة، ولذلك فهي تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، مزيدا من التوضيح بشأن طرائق الدفع المذكورة أعلاه.

معدلات الشغور

٢٠ - أبلِغت اللجنة الاستشارية بأن تقديرات تكاليف الموظفين المدنيين تعكس متوسط معدلات الشغور المتوقعة، على النحو التالي:

(أ) ٢٤ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، بالمقارنة مع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٢٦,٩ في المائة في عام ٢٠١٤، ومتوسط معدل شغور مدرج في الميزانية في عام ٢٠١٤ يبلغ ٩ في المائة؛

(ب) ٣١ في المائة بالنسبة للموظفين الفنيين الوطنيين، بالمقارنة مع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٤٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، ومتوسط معدل شغور مدرج في الميزانية في عام ٢٠١٤ يبلغ ٣٠ في المائة؛

(ج) ١٢ في المائة بالنسبة للوظائف من الرتبة المحلية، بالمقارنة مع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٢٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٤، ومتوسط معدل شغور مدرج في الميزانية في عام ٢٠١٤ يبلغ ١٩,٥ في المائة؛

(د) ١٠ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، بالمقارنة مع متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٣١,٥ في المائة في عام ٢٠١٤، ومتوسط معدل شغور مدرج في الميزانية في عام ٢٠١٤ يبلغ ١٣ في المائة.

(ب) التكاليف التشغيلية

٢١ - يقدم الأمين العام لمحة عامة عن تقديرات التكاليف التشغيلية في الجدول ٢ والفقرة ٣٨ من تقريره. وزُوِّدت اللجنة الاستشارية بجدول يتضمن بيانات مصنفة حسب وجه

الإنفاق، بما في ذلك الاعتمادات والنفقات المقدرة لعام ٢٠١٤ والاحتياجات المتوقعة لعام ٢٠١٥ (المرفق).

الخبراء الاستشاريون

٢٢ - يقترح الأمين العام موارد تبلغ ٩٠٠ ٧١٤ دولار تحت بند الخبراء الاستشاريين، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٨٠٠ ١٤٩ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٤ البالغ ٨٠٠ ٢١٠ ١ دولار. وبلغت النفقات المقدرة لتلك الفترة ١٠٠ ٣٤٥ دولار، أي ما يقل بنسبة ٧٢ في المائة عن المخصصات، ويعزى ذلك أساسا إلى حد كبير إلى وقف عمليات البعثة نتيجة للحالة الأمنية. وعند الاستفسار أُبلغت اللجنة بأنه طُلب ما مجموعه ٣٦ خدمة استشارية غير متصلة بالتدريب، بما في ذلك خدمات استشارية تتطلب خبرة في مجالات مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون، والمشورة بشأن النظم السياسية أو الحوار الوطني أو المسائل الدستورية. وترى اللجنة الاستشارية أن بعض المهام يمكن الاضطلاع بها باستخدام الخبرات الداخلية للأمم المتحدة؛ ولذلك فهي توصي بإجراء تخفيض نسبته ٥ في المائة (٧٠٠ ٣٥ دولار) في الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الخبراء الاستشاريين في البعثة في عام ٢٠١٥.

السفر في مهام رسمية

٢٣ - يقترح الأمين العام في تقريره رصد اعتماد لعام ٢٠١٥ قدره ٧٠٠ ٤٠٧ ٥ دولار للسفر في مهام رسمية؛ وقد بلغت النفقات المقدرة تحت هذ البند في عام ٢٠١٤ مبلغ ١٠٠ ٨٦٢ ٢ دولار، أو ما يزيد بنسبة ٢٢٨ في المائة تقريبا عن الاعتماد المخصص وقدره ٠٠٠ ٢٥٥ ١ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الفرق البالغ ٧٠٠ ١٥٢ ١ دولار يعزى إلى ما يلي: (أ) بدل الإقامة اليومي لنشر ما متوسطه ٣٠ من موظفي البعثة في ليبيا على أساس التناوب لمدة ٢٧٥ يوما؛ (ب) بدل الإقامة اليومي لـ ٣٤ موظفا دوليا تم إجلاؤهم إلى جرجيس أو بريندیزي لمدة ٩٠ يوما؛ (ج) تواتر الزيارات الرسمية التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا.

٢٤ - وعند الاستفسار أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموظفين سيُنشرون في ليبيا حسب الحاجة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الحالة الأمنية، ستكون مدة الإقامة في ليبيا محدودة جدا ومرهونة بموافقة إدارة شؤون السلامة والأمن. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن حوالي ٣٠ موظفا (ما بين ١٠ و ١٥ موظفا فنيا، و٥ من موظفي دعم البعثة، وما بين ١٠ و ٢٠ من أفراد الأمن) سيظلون في الميدان على أساس التناوب لما يقدر مجموعه بـ ٢٧٥ يوما

خلال عام ٢٠١٥. وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا إثر مزيد من الاستفسار بأن بدل الإقامة اليومي في هذا الصدد سيبلغ ٨٠٠ ٦٥٤ ٣ دولار. وطلبت اللجنة خطة سفر لأغراض هذا التناوب المتوخى في البلد، لكنها لم تتلقها. وفيما يتصل بالسفر خارج منطقة البعثة (لأغراض التدريب وغير التدريب)، زودت اللجنة لدى استفسارها باحتياجات السفر، المقدرة بمبلغ ٥,١ ملايين دولار، التي تبين الغرض من السفر وعدد المسافرين في كل رحلة لما مجموعه ١١٨ رحلة من مقر البعثة المؤقت في تونس العاصمة.

٢٥ - وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي دمج احتياجات السفر، وبالتالي فإنها توصي بإجراء تخفيض نسبته ٥ في المائة (٦٠٠ ٢٥٧ دولار) في الموارد المقترحة للبعثة من أجل السفر في مهام رسمية (غير متصلة بالتدريب) خارج منطقة البعثة لعام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك تكرر اللجنة أن موارد السفر في مهام رسمية ينبغي أن تستخدم بحكمة لمصلحة المنظمة وأن الاعتبار الرئيسي في منح الإذن بالسفر في مهام رسمية ينبغي أن يكون مدى ضرورة الاتصال المباشر لتنفيذ الولاية. وإنْ لم يكن الأمر كذلك فينبغي استخدام طرق بديلة للاتصال (انظر أيضا **A/69/787**، الفقرة ٢٩).

النقل الجوي

٢٦ - يقترح الأمين العام في تقريره رصد اعتماد لعام ٢٠١٥ قدره ٧٠٠ ٨٣٧ ٣ دولار للنقل الجوي؛ ولم يدرج اعتماد من هذا القبيل في عام ٢٠١٤. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد الجديدة المدرجة في إطار هذه الفئة ستغطي تكاليف التشغيل وتأمين المسؤولية قِبل الغير وتوفير الوقود لطائرتين ثابتتي الجناحين من طراز B-1900D تقومان بما مجموعه ٩٦٣ ساعة طيران لمدة ٦١٠ أيام من العمليات بين تونس العاصمة وليبيا، وكذلك داخل ليبيا لنقل موظفي الأمم المتحدة المكلفين بعملية الوساطة والحوار السياسي.

٢٧ - وعند الاستفسار أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الطائرتين طُلبتا نتيجة لتدهور الحالة الأمنية في ليبيا واستمرار تعليق الرحلات الجوية التجارية من ليبيا وإليها منذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ولتيسير تنقل الممثل الخاص للأمين العام والفريق الأمني المتقدم وأفراد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الحاجة تدعو إلى توفير طائرة تستوعب ٢٤ راكبا على الأقل، بينما لا يوجد سوى ١٩ مقعدا في الطائرة المستخدمة حاليا، ولا يمكنها استيعاب سوى عدد يتراوح ما بين ٩ راكبين و ١٢ راكبا حسب طول الرحلة. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه بعد نشر الطائرة الثانية، يتوقع أن تجري البعثة رحلتين جويتين ذهابا وإيابا في الأسبوع لكل طائرة بين تونس وليبيا. وبلغت التكاليف التعاقدية

للطائرتين ٥٠٠ ١٢٩ ٣ دولار، وهو ما يوفر ٩٦٣ ساعة طيران لـ ٦١٠ أيام بتكلفة قدرها ٥٥٠ دولارا للساعة وتكلفة أسطول مضمونة تبلغ ١٠٠ ٦٠٠ ٢ دولار.

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٢٨ - يقترح الأمين العام في تقريره رصد اعتماد لعام ٢٠١٥ قدره ٨٠٠ ٠١٠ ٣ دولار للوازم والخدمات والمعدات الأخرى؛ وفي عام ٢٠١٤ بلغت النفقات المقدرة تحت هذا البند ١٠٠ ٢٦٤ ٤ دولار، أو ما يزيد بنسبة ١٦٢ في المائة تقريبا عن الاعتماد البالغ ٦٠٠ ٦٣٩ ٢ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الموارد الجديدة المدرجة في إطار هذه الفئة ستشمل مبلغا قدره ٥٠٠ ٢٧٥ ٢ دولار لتغطية خدمات مكافحة الألغام التي تتولى إدارتها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

٢٩ - وعند الاستفسار أبلغت اللجنة الاستشارية بأن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقدم المشورة والدعم إلى الممثل الخاص للأمين العام بشأن مكافحة الألغام والتوعية بها، بما في ذلك من أجل المسار الأمني للحوار السياسي الليبي، وتواصل تقديم الدعم التقني والتنسيق والمشورة اللازمين إلى البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي والنظراء الليبيين في مجالي الأعمال الإنسانية المتعلقة بالألغام وإدارة الأسلحة والذخيرة، بغية تعزيز قدرة المركز الليبي للإجراءات المتعلقة بالألغام. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه علاوة على ذلك، تشارك الدائرة في فريق التنسيق الدولي المكرس للدفاع، وتعمل على وجه الخصوص على مواءمة الاستجابة الدولية بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة، وقد وافقت الدائرة في عام ٢٠١٤ على وضع إطار وطني للأنشطة، بالتعاون مع البعثة والسلطات الليبية، يكون بمثابة الأساس لوضع خطة وطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة في البلد.

ثانيا - بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي

ألف - مقدمة

٣٠ - نظرت اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/69/363/Add.6، الفرع الثاني)، الذي يتضمن الاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها لعام ٢٠١٥ لبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي. وقد اجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقرير بممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختتموها بردود خطية وردت في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥.

٣١ - أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بموجب قراره ٢١٣٧ (٢٠١٤) بطلب من حكومة بوروندي، ويقع مقرها في بوجومبورا، وذلك لمتابعة مختلف مراحل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية وإعداد تقارير عنها وعن السياق العام الذي تجرى فيه الانتخابات. وقد شرعت البعثة في تنفيذ مهامها فور انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وهي تقدم تقاريرها عن طريق الأمين العام إلى مجلس الأمن قبل إجراء انتخابات عام ٢٠١٥ وأثناءها وبعدها.

باء - الاحتياجات من الموارد لتغطية الأشهر الاثني عشر لعام ٢٠١٥

٣٢ - وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢/٦٩ على جملة أمور منها ميزانية تبلغ ٩٠٠ ٦٩٧ ١١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) لبعثة مراقبة الانتخابات لعام ٢٠١٥. وتتضمن الفقرتان ٤٦ و ٤٧ من تقرير الأمين العام لمحة عامة عن الاحتياجات من الموارد المقترح توفيرها لبعثة مراقبة الانتخابات في بوروندي، بما في ذلك افتراضات التخطيط المنقحة لعام ٢٠١٥. وترد الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٥، على النحو المبين في الجدول ٥ من تقرير الأمين العام، في الجدول التالي:

الجدول ٣
الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	الاعتماد الأولي لعام ٢٠١٥ (١)	الاحتياجات الإضافية (٢)	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١٥ (٣)=(١)+(٢)
تكاليف الموظفين المدنيين	٧ ٥٤٢,١	٦٥,٣	٧ ٦٠٧,٤
التكاليف التشغيلية	٤ ١٥٥,٨	-	٤ ١٥٥,٨
المجموع	١١ ٦٩٧,٩	٦٥,٣	١١ ٧٦٣,٢

الموظفون المدنيون

٣٣ - ترد الاحتياجات المنقحة المعتمدة والمقترحة من الموظفين لعام ٢٠١٥ في الجدول ٦ والفقرة ٤٧ من تقرير الأمين العام. ويشير الأمين العام إلى أن إدارة شؤون السلامة والأمن أوصت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بإدراج احتياجات لموظفي أمن اثنين من الرتبة الفنية الوطنية للإشراف على أمن مجمع الأمم المتحدة في بوجومبورا الذي يؤوي مقر البعثة وغيرها

من الوكالات والصناديق والبرامج. ولذا يقترح الأمين العام إنشاء وظيفتي موظفي أمن من الرتبة الفنية الوطنية لذلك الغرض.

٣٤ - ولدى الاستفسار أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفتين الحاليتين لموظفي أمن (ف-٣) توجد إحداهما في المكتب الإقليمي في ماكامبا والأخرى في المكتب الإقليمي في غيتيغا، وأنه ليس بوسع شاغليهما الاضطلاع بهذه المهام في بوجمبورا أيضا بسبب بُعد المسافة. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن وظيفتَي موظفي الأمن الحاليتين تؤدَّيان على أساس التفرغ وأن مهامهما الرئيسية تشمل كفالة الأمن المادي للمقار، والاضطلاع بالتقييمات الأمنية وبمهام الاستطلاع، وتدريب الموظفين، والتخطيط للعمليات الأمنية. وفيما يتعلق بوظيفتي موظفي الأمن المقترحتين في بوجمبورا (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين)، أُبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن أحد موظفَيْ الأمن سيشغل وظيفة كبير ضباط الأمن ويتولى الإشراف على قوة الحراسة المكوَّنة من ٦٤ من أفراد الجيش البوروندي، و ٢٣ من أفراد الشرطة الوطنية البوروندية، و ٨١ من عناصر شركات الأمن. وسيعمل موظف الأمن الآخر في مركز العمليات الأمنية ويكفل كفاءة تشغيل غرفة اللاسلكي، التي تؤدي دورا حيويا في كفالة إطلاع موظفي بعثة مراقبة الانتخابات في بوروندي من خلال اللاسلكي على تطور الوضع الأمني.

٣٥ - وفيما يتعلق بوظائف موظفي الأمن الثلاث القائمة (من فئة الخدمة الميدانية)، التي يُتوقع أن يُضاف إليها موظف أمن آخر في أيار/مايو ٢٠١٥، أُبلغت اللجنة لدى استفسارها بأن مواقيت العمل خلال وجود المبعوث الخاص في بوروندي مُنظَّمة في دوريتين تناوبيتين مدة كل منهما ١٢ ساعة بغرض توفير الحماية الشخصية للمبعوث الخاص على مدار الساعة. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن مكتبين ميدانيين وفرا، خلال أشهر كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٥، ما يتراوح بين ٢٢١ و ٣٢٠ ساعة من الحماية الشخصية كل شهر؛ في حين أن مكتبا ميدانيا واحدا وفر في آذار/مارس ٢٠١٥ وحده ما مجموعه ١٧٧ ساعة من مهام الحماية الشخصية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن موظفي الأمن يؤدون مهام أخرى، مثل الدعم الأمني وتقييمات المخاطر، ومسوح أماكن الإقامة، وتحليل أنماط السفر، وطائفة من المهام الإدارية المرتبطة بالعمليات الأمنية للبعثة.

٣٦ - ولا تعترض اللجنة الاستشارية على إنشاء وظيفتين لموظفي أمن (من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين) على النحو الذي اقترحه الأمين العام في بعثة مراقبة الانتخابات في بوروندي.

ثالثا – التوصيات

٣٧ – يرد في الفقرة ٥٠ من تقرير الأمين العام الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه فيما يتصل بالموارد الإضافية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي لعام ٢٠١٥. ومع مراعاة التعليقات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٢٢ و ٢٥ أعلاه، فإن اللجنة توصي الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن توافق على الميزانية بمبلغ قدره ٤٠٠ ٨٢٤ ٤٧ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥؛

(ب) أن توافق على موارد إضافية بمبلغ ٣٠٠ ٦٥ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) لبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي للفترة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

(ج) أن تعتمد، بموجب الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من المرفق الأول للقرار ٢١٣/٤١، مبلغا إضافيا قدره ٥٠٠ ٠٦٦ ٨ دولار في إطار الباب ٣ – الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مع مراعاة الرصيد الحر البالغ ١٠٠ ٩٦٣ ١٤ دولار لعام ٢٠١٤، ومبلغ ١٠٠ ٨٦٠ ٢٤ دولار الذي اعتمدته الجمعية العامة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في قرارها ٢٦٢/٦٩؛

(د) أن تعتمد مبلغا قدره ١٠٠ ٦٣٥ ١ دولار في إطار الباب ٣٦ – الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١ – الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الاحتياجات من الموارد حسب الفئة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			الاحتياجات لعام ٢٠١٥			
فئة الإنفاق	الاعتماد (١)	النفقات (٢)	الفرق، بالنقصان (أو الزيادة) في النفقات (٣)=(١)-(٢)	مجموع الاحتياجات (٤)	صافي الاحتياجات[أ] (٥)=(٤)-(٣)	الاحتياجات غير المتكررة (٦)	الفرق (٢٠١٤-٢٠١٥) (٧)=(٤)-(١)
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة							
١ - المراقبون العسكريون	-	-	-	-	-	-	-
٢ - الوحدات العسكرية	-	-	-	-	-	-	-
٣ - شرطة الأمم المتحدة	-	-	-	-	-	-	-
٤ - وحدات الشرطة المشكلة	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الفئة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ثانيا - الموظفون المدنيون							
١ - الموظفون الدوليون	٣٣ ٩٠٤,١	٣١ ٠٥١,٠	٢ ٨٥٣,١	٢٣ ٨٩٦,٢	٢١ ٠٤٣,١	-	(١٠ ٠٠٧,٩)
٢ - الموظفون الوطنيون	٣ ٠٢٩,٤	١ ٨٣٩,٢	١ ١٩٠,٢	١ ٨٨٥,٦	٦٩٥,٤	-	(١ ١٤٣,٨)
٣ - متطوعو الأمم المتحدة	٢٤٣,٦	٢٨٨,٥	(٤٤,٩)	٨٤,٣	١٢٩,٢	-	(١٥٩,٣)
٤ - المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-	-	-	-
٥ - الأفراد المقدمون من الحكومات	٧٤٢,٠	٣٨٤,٨	٣٥٧,٢	-	(٣٥٧,٢)	-	(٧٤٢,٠)
مجموع الفئة الثانية	٣٧ ٩١٩,١	٣٣ ٥٦٣,٥	٤ ٣٥٥,٦	٢٥ ٨٦٦,١	٢١ ٥١٠,٥	-	**(١٢ ٠٥٣,٠)**
ثالثا - التكاليف التشغيلية							
١ - الخبراء	-	-	-	-	-	-	-
٢ - الاستشاريون	١ ٢١٠,٨	٣٤٦,١	٨٦٤,٧	٧١٤,٩	(١٤٩,٨)	-	(٤٩٥,٩)
٣ - السفر في مهام رسمية	١ ٢٥٥,٠	٢ ٨٦٢,١	(١ ٦٠٧,١)	٥ ٤٠٧,٧	٧ ٠١٤,٨	-	٤ ١٥٢,٧
٤ - المرافق والهياكل الأساسية	١٧ ٥٠٥,٣	٩ ٩٦٠,٥	٧ ٥٤٤,٨	٥ ٤٤٨,٣	(٢ ٠٩٦,٥)	١ ٨٠٨,٨	(١٢ ٠٥٧,٠)
٥ - النقل البري	٣ ٠٦١,٨	١٦٩,٧	٢ ٨٩٢,١	١٣٧,٤	(٢ ٧٥٤,٧)	-	(٢ ٩٢٤,٤)
٦ - النقل الجوي	-	-	-	٣ ٨٣٧,٧	٣ ٨٣٧,٧	-	٣ ٨٣٧,٧
٧ - النقل البحري	-	-	-	-	-	-	-
٨ - الاتصالات	٤ ٠٨٢,٨	٩٩٩,٨	٣ ٠٨٣,٠	٢ ٢٢٩,١	(٨٥٣,٩)	٢٦٤,٥	(١ ٨٥٣,٧)

فئة الإنفاق	الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤			الاحتياجات لعام ٢٠١٥			الفرق (٢٠١٤-٢٠١٥)
	الاعتماد	النفقات	الفرق، بالنقصان (أو الزيادة) في النفقات	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات[أ]	الاحتياجات غير المتكررة	
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
٩ - تكنولوجيا المعلومات	١ ٣٨١,٧	٢ ٢٠٨,٩	(٨٢٧,٢)	١ ١٩٥,٠	٢ ٠٢٢,٢	٨٢٣,٣	(١٨٦,٧)
١٠ - الخدمات الطبية	٣٧٤,٦	٩٢,٩	٢٨١,٧	٢٧٠,٧	(١١,٠)	٧٣,٩	(١٠٣,٩)
١١ - المعدات الخاصة	–	–	–	–	–	–	–
١٢ - اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٢ ٦٣٩,٦	٤ ٢٦٤,١	(١ ٦٢٤,٥)	٣ ٠١٠,٨	٤ ٦٣٥,٣	–	٣٧١,٢
١٣ - مشاريع الأثر السريع	–	–	–	–	–	–	–
مجموع الفئة الثالثة	٣١ ٥١١,٦	٢٠ ٩٠٤,١	١٠ ٦٠٧,٥	٢٢ ٢٥١,٦	١١ ٦٤٤,١	٢ ٩٧٠,٥	**(٩ ٢٦٠,٠)**
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٦٩ ٤٣٠,٧	٥٤ ٤٦٧,٦	١٤ ٩٦٣,١	٤٨ ١١٧,٧	٣٣ ١٥٤,٦	٢ ٩٧٠,٥	**(٢١ ٣١٣,٠)**

(أ) صافي الاحتياجات بعد حساب النقص أو الزيادة في النفقات لعام ٢٠١٤.

باء - الوظائف حسب الموقع (اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥)

الشعبة/المكتب	الفئة الفنية والفئات العليا												فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة			الموظفون الوطنيون		
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمة الميدانية	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع الكلي
تونس العاصمة																
مكتب الممثل الخاص للأمين العام	١	–	–	٢	٢	٦	٨	–	١٩	٤	–	٢٣	–	–	–	٢٣
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام	–	١	–	–	–	١	–	–	٢	١	–	٣	–	–	–	٣
شعبة الشؤون السياسية	–	–	١	١	٢	٥	٣	١	١٣	١	–	١٤	–	–	–	١٤
خدمات تمكين المرأة	–	–	–	١	–	–	–	–	١	–	–	١	–	–	–	١
شعبة حقوق الإنسان	–	–	١	–	٢	٦	٣	–	١٢	–	–	١٢	–	–	–	١٢
شعبة الاستشارات والتنسيق لقطاع الأمن	–	–	–	١	٢	٢	١	–	٦	١	–	٧	–	–	–	٧
شعبة المساعدة الانتخابية	–	–	–	١	١	٢	٥	–	٩	–	–	٩	–	–	–	٩
قسم الأمن	–					١	٣	١	٥	٤٣	–	٤٨	–	–	–	٤٨
شعبة دعم البعثة	–	–	–	١	–	٣	٥	–	٩	٢٥	–	٣٤	–	–	٢	٣٦
المجموع، تونس العاصمة	١	١	٢	٧	٩	٢٦	٢٨	٢	٧٦	٧٥	–	١٥١	–	–	٢	١٥٣
طرابلس/سبها																
مكتب الممثل الخاص للأمين العام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	١
شعبة الشؤون السياسية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	–	–	٣
شعبة حقوق الإنسان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	١
شعبة الاستشارات والتنسيق لقطاع الأمن	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	١
شعبة المساعدة الانتخابية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	١
قسم الأمن	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٢	–	١٢
شعبة دعم البعثة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١٣	–	١٤
المجموع، طرابلس/سبها	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧	٢٦	–	٣٣
بريندیزي																
شعبة دعم البعثة	–	–	–	–	–	–	٢	–	٢	٨	–	١٠	–	٥	–	١٥
المجموع، بريندیزي	–	–	–	–	–	–	٢	–	٢	٨	–	١٠	–	٥	–	١٥
نيويورك																

الشعبة/المكتب	الفئة الفنية والفئات العليا										فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمة الميدانية	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع الكلي
شعبة الشؤون السياسية	–	–	–	–	–	١	–	–	١	–	١	٢	–	–	–	٢
شعبة الاستشارات والتنسيق لقطاع الأمن	–	–	–	–	١	–	–	–	١	–	–	١	–	–	–	١
شعبة المساعدة الانتخابية	–	–	–	–	–	١	–	–	١	–	–	١	–	–	–	١
المجموع، نيويورك	–	–	–	–	١	٢	–	–	٣	–	١	٤	–	–	–	٤
المجموع الكلي، جميع المواقع	١	١	٢	٧	١٠	٢٨	٣٠	٢	٨١	٨٣	١	١٦٥	٧	٣١	٢	٢٠٥